البلاغة إلا أسلوب طبيعي لامذهب عنه للنفس الفنية ، إذ هي بطبيعتها تريد دائماً ما هو أعظم ، وما هو أجمل ، وما هو أدق . وربما ظهر ذلك لغير هذه النفس تكلفاً وتعسفاً ووضعاً للأشياء في غير مواضعها ؛ ويخرج من هذا أنه عمل فارغ ، واساءة في لتأدية ، وتحمل لا عبرة به . ولكن فنية النفس الشاعرة تأبى لا زيادة معانيها فتصنع ألفاظها صناعة تولها من القوة ما ينفذ الى النفس ويضاعف احساسها ، فمن ثم لا تكون الزيادة في صور الكلام وتقليب ألفاظه وإدارة معانيه إلا تهيئة لهذه الزيادة في شعور النفس . ومن ذلك يأتي الشعر دائماً زائداً بالصناعة البيانية لتخرجه هذه الصناعة من أن يكون طبيعياً في الطبيعة الى أن يكون روحانياً في الانسانية . والشعور المهتاج المتفزز غير الساكن المتبلد ، والبيان في صناعة اللغة يقابل هذا النحو ، فتجد من التعبير ما هو حي متحرك ، وما هو جامد مستلق كالنائم أو كالميت ، وبهذا لا تكون حقيقة المحسنات البيانية شيئاً أكثر من أنها صناعة فنية لابد منها لاحداث الاهتياج في ألفاظ اللغة الحساسة كي تعطي الكلمات ما ليس في طاقة الكلمات أن تعطيه .

لقد تكلموا أخيراً في جناية الصحافة على الأدب . والصحافة عندي لاتجني على الأدب ولكن على فنيته ، فلها من الأثر على سليقة البليغ وطبعه قريب مما كان لحوانيت البقالين في البصرة على طبع ذي الرمة وسليقته . وكلما قرب الصحافي من الصنعة وحقها على الجمهور بعد عن الفن وجماله وحقه على النفس ، وهذا واضح بلا كبير تأمل ، بل هو واضح بغير تأمل . . .

مصطفى صادق الرافعي

أبو علي عامل أرتست

مجموعة قصص مصرية

تأليف

الأستاذ محمود تيمور

يطلب من مكاتب القطر الشهيرة وثمنه خمسة قروش خلاف أجرة البريد

نزع السلاح

للأستاذ محمد عبد الله عنان

سمعنا خلال الأعوام الأخيرة كثيراً عن مسألة نزع السلاح ، وعن اللجان والمؤتمرات العديدة التي عقدت في جنيف وغير جنيف لبحثها ؛ ومنذ أسابيع يدور حديث نزع السلاح في جنيف مرة أخرى، وتعرض مختلف الاقتراحات والتصريحات . ولكن مؤتمر نزع السلاح يعقد هذه المرة في جو قاتم يفيض بالتشاؤم ، وسير العلائق الدولية أشد ما يكون اضطراباً ، والدول الكبرى أشد ما يكون رغبة في التسليح ؛ وليس في مناقشات جنيف ما يؤذن بتفاهم الدول على أية قاعدة أو مبدأ ، بل كل ما هنالك يدل بالعكس على أن مفاوضات نزع السلاح غدت مناقشات فقهية عقيمة ، تستتر وراءها الدول لتؤكد من الوجهة النظرية نياتها السلمية ، بينما هي تتسابق جميعاً في فتح الاعتمادات الحربية والاستزادة من التسليح سواء في البر أو البحر أو الهواء .

وقد كان رأينا دائماً ، منذ بدأت أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أن هذه المناقشات الفقهية لا يمكن أن تؤدي الى أية نتيجة عملية ، وان الدول المتفوقة في سلاحها وأهبتها الدفاعية لا يمكن أن تفرط في هذا التفوق مختارة ، وان أساليب السياسة القومية لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب ، وما زالت القوة المادية عمادها . ولقد انتهى مؤتمر نزع السلاح أحياناً الى بعض نتائج عملية خيل للعالم معها أنه سائر الى تحقيق الغاية المنشودة من عقده ، ولكن هذه النتائج لم تتعد الاتفاق على بعض المسائل التمهيدية كأنواع الأسلحة ومعيارها ، وتعريف بعض الهيئات العسكرية ؛ وأسفرت المفاوضات بين الدول العظمى عن عقد معاهدة تحدد نسب التسليح البحري بينها ، ولكن هذه المعاهدة لم تحترم ولم تنفذ ، ولا تعتبر اليوم سوى قصاصة ورق لا قيمة لها . وقدمت الى مؤتمر نزع السلاح اقتراحات رسمية عديدة لتخفيض التسليح ، فكانت تقابل دائماً حين عرضها ومناقشتها بكثير من التأييد والحماسة ، ولكنها لم تسفر عن أي اتفاق عملي .

كانت فكرة نزع السلاح من أجل الفكر التي ظهرت عقب

الحرب فى أفق السياسة الدولية ، وكانت المنافسة فى التسليح قد بلغت أثناء الحرب مدى هائلاً استنفد موارد الأمم ، وحطم انتاجها الزراعى والصناعى ، وأرهقت من جرائه بصنوف المغارم والاعباء ، واضطربت أحوالها المالية والاقتصادية ؛ فكان طبيعياً أن تفكر الدول الكبرى فى وسيلة لتخفيف هذه المنافسة وتدارك آثارها المخربة ؛ ولم تك ثمة سوى وسيلة واحدة لتحقيق هذه الغاية ، هى اتفاق الدول فيما بينها على تحديد التسليح بطريقة تراعى فيها ظروف كل دولة وحاجاتها الى السلامة والدفاع القومى ؛ وظهرت هذه الفكرة فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه فكرة عصبة الأمم ، واتصلت بها حتى صارت بعد جزءاً منها ، ثم أدمجت فى ميثاق العصبة ذاته . وكان قيام عصبة الأمم رمزاً لانتصار الدعوة الى السلام والوئام بين الأمم ، والى تغليب التحكيم والحسنى فى فض المنازعات الدولية ؛ وكان تحقيق فكرة نزع السلاح من أهم الوسائل العملية لتحقيق المثل والأمانى السلمية التى علقت على قيام عصبة الأمم . ويجب أن نعلم أن ميثاق العصبة هو قطعة من معاهدة صلح فرساى ذاتها ، بل هو الفصل الأول من معاهدة الصلح ؛ وفى هذا الميثاق ذاته يذكر مشروع نزع السلاح أكثر من مرة ، باعتباره من وسائل تحقيق السلام بين الأمم . واليك النصوص التى وردت بشأنه فى الميثاق :

نصت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم على « أن أعضاء العصبة يعترفون بأن استتباب السلام يقتضى تخفيض التسليحات القومية الى أدنى حد يتفق مع السلامة القومية ، ومع تنفيذ التعهدات الدولية التى يفرضها العمل المشترك

« ومجلس العصبة مع تقديره للمركز الجغرافى والظروف الخاصة لكل دولة ، يعد برامج هذا التخفيض لتبحثه وتبت فى شأنه الحكومات المختلفة

« ويجب أن تبحث هذه البرامج من جديد ، وأن تنقح اذا اقتضى الأمر فى كل عشرة أعوام

« ومتى وافقت عليها الحكومات المختلفة فان نسب التسليح التى تقررت على هذا النحو لا يمكن تخطيها دون موافقة مجلس العصبة

« ولما كان صنع الذخائر وأدوات الحرب بصفة خاصة يثير اعتراضات خطيرة ، فان أعضاء العصبة يعهدون الى المجلس بأن يتخذ الاجراءات اللازمة لتلافى نتائجه السيئة ، مع مراعاة حاجات أعضاء العصبة الذين لا يستطيعون صنع ما يجب لسلامتهم من الذخائر وأدوات الحرب

« ويتعهد أعضاء العصبة بأن يتبادلوا بمنتهى الصراحة والدقة ، كل البيانات المتعلقة بنسب تسليحاتهم ، وبرامجهم الحربية والبحرية والجوية ، والظروف التى يمكن بها استخدام صناعاتهم لأغراض الحرب »

تلك هى القواعد الأساسية التى أدمجت فى ميثاق العصبة بشأن نزع السلاح أو تخفيضه . وقد نصت المادة التاسعة من الميثاق على انشاء لجنة دائمة تمد العصبة بآرائها عن تنفيذ هذه القواعد وعن المسائل العسكرية والبحرية والجوية بصفة عامة . وهذه هى اللجنة الدائمة لمؤتمر نزع السلاح .

ونصت المادة الحادية عشرة على ان كل حرب أو خطر حرب يهم العصبة كلها ، وعلى انه يجب عليها فى هذه الحالة أن تتخذ ما يجب لتأييد سلام الأمم ؛ ونصت المادة الرابعة عشرة على انشاء محكمة دائمة للعدل الدولى ، وفصلت المادة الخامسة عشرة الاجراءات السلمية التى يجب اتباعها لتسوية المنازعات الدولية بين أعضاء العصبة

هذا وقد ذهبت معاهدة الصلح فى التنويه بنزع السلاح الى أبعد من هذه النصوص النظرية ، وأرادت أن تعطيه صبغة عملية ، فقررت فى ديباجة الفصل الخامس منها وهو الخاص بنزع سلاح المانيا « انه لكى يمكن أن يعد مشروع بتحديد عام لتسليحات جميع الأمم ، يجب على المانيا أن تنفذ بمنتهى الدقة ما تقرر من النصوص العسكرية والبحرية والجوية » أو بعبارة أخرى ، جعلت معاهدة الصلح ، نزع سلاح المانيا مقدمة عملية لنزع السلاح العام ، تحذوها بعد المانيا جميع الدول الأخرى ، والمفروض أن الدول الظافرة التى أملت شروط معاهدة فرساى ، ونصت على نزع السلاح ، ستكون فى مقدمة الدول التى تقوم بتخفيض سلاحها

* * *

وكان مشروع نزع السلاح فى مقدمة المسائل التى عنيت ببحثها عصبة الأمم ؛ ففى فبراير سنة ١٩٢١ ، انتدب مجلس العصبة « لجنة مختلطة مؤقتة » للنظر فى تخفيض التسليحات ، ولكن هذه اللجنة الأولى لم تستطع أن تتخذ أية خطوة عملية لبحث

المسألة ؛ وكانت الدول الغالبة ما تزال متوترة الأعصاب بعيدة عن التفكير فى النزول عن المراكز الممتازة التى دفعها اليها الظفر ؛ وكانت بالعكس قد بدأت تتسابق فى وضع البرامج العسكرية والبحرية الضخمة ؛ فلم تر « اللجنة المختلطة المؤقتة » أمامها سبيلاً للعمل ، وقدمت تقريرها الى العصبة بأنه لا سبيل لوضع أى مشروع عملى لتخفيض التسليح ما لم تراع فيه حاجات السلامة القومية بادئ بدء ، ثم وضعت فعلاً مشروع ضمان وتعاون متبادل وافقت عليه العصبة . ولكنها كانت خطوة نظرية أيضا ؛ وكان أسطع دليل على عقمها وعقمها إقدام فرنسا فى الوقت نفسه على احتلال وادى الروهر لارغام ألمانيا على أداء تعويضات الحرب ، وماقامت به يومئذ من المظاهرات العسكرية الضخمة . بيد أن الدول البحرية استطاعت أن تتخذ من جانبها خطوة عملية لتحديد التسليحات البحرية ، إذ عقدت فى واشنطون (سنة ١٩٢٢) مؤتمراً بحريا شهدته بريطانيا العظمى وأمريكا وفرنسا واليابان وإيطاليا ، وعقدت فيما بينها ميثاقاً حددت فيه نسب التسليحات البحرية لكل منها ؛ فكان لهذا الميثاق أثر كبير فى تلطيف المنافسة البحرية بينها .

ولما هدأت أعصاب الأمم الغالبة نوعاً وسوى كثير من المشاكل التى خلفتها الحرب ، اتخذت مسألة نزع السلاح أهمية خاصة ، ولكنها قرنت يومئذ بمسألة السلامة القومية والتحكيم باعتبارها مسائل ثلاثة لا يمكن التفريق بينها . وكانت فرنسا داعماً من أشد الدول تمسكاً بالجمع بين المسائل الثلاثة . وأخذت عصبة الأمم بهذه النظرية ، وانتهت الى وضع بروتوكول جنيف الشهير (سنة ١٩٢٤) ، وفيه نص على مشروعية الحرب إلا فى بعض الأحوال وعولجت مسألة السلامة ومسألة التحكيم ؛ ولكنه رفض من جانب بريطانيا العظمى لأنه لم يعالج مسألة نزع السلاح ، ونص من جهة أخرى على جعل عصبة الأمم هيئة دولية لرقابة التسليح نزولا على النظرية الفرنسية ؛ وفى سنة ١٩٢٥ عقد ميثاق لوكارنو لتأمين منطقة الرين بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا ، وحلت بذلك مسألة السلامة القومية نوعا ، ولكن الميثاق كان محدود المدى والآثار ، ولم يتعرض بشىء لمسألة نزع السلاح . بيد أن عقده كان عاملاً كبيراً فى صفاء الأفق الدولى ، والتقريب بين ألمانيا والحلفاء ، وبث روح من التفاهم بين خصوم الأمس لم تعرف منذ معاهدة الصلح .

وكان هذا التفاهم مشجعاً لعصبة الأمم على التقدم فى معالجة مشكلة نزع السلاح ، خصوصاً بعد أن انضمت ألمانيا الى العصبة . ففى سنة ١٩٢٦ انتدبت العصبة لجنة تمهيدية لتنظيم مؤتمر عالمى لنزع السلاح ؛ وأنفقت هذه اللجنة جهوداً كبيرة فى بحث المسائل الفنية المتعلقة بأنواع الأسلحة والذخائر وعدد الجيوش والجمعيات العسكرية . وبدئ منذ العام التالى بعقد مؤتمر السلاح الذى استمر يعقد كل عام مرة أو أكثر حتى يومنا . ومن المستحيل أن نتتبع فى هذا المقام الضيق أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال الأعوام الأخيرة ، فهى فى الواقع أعمال ومفاوضات تسير فى دور لا ينتهى . ويكفى أن نقول إنه قدم الى المؤتمر عشرات المشاريع من مختلف الدول لتخفيض التسليح أو نزعه ، وبحثت مسألة السلامة وعدم الاعتداء مرارا ، وألقيت وعود وتصريحات لا نهاية لها من مختلف الدول ، وفى كل مرة تنتهى الجهود والمفاوضات المستفيضة بالفشل المطلق ، وفى كل مرة نشعر بحق أن مؤتمر نزع السلاح قد اختتم حياته . وانتهى مؤتمر نزع السلاح الذى عقد فى لندن سنة ١٩٣٠ الى نتيجة ضئيلة هى عقد اتفاق جديد بين بريطانيا العظمى وأمريكا واليابان على تخفيض التسليح البحرى فى حدود معينة ، وأبت فرنسا وإيطاليا أن تدخلا فى هذا الاتفاق لتمسك ايطاليا بالمساواة مع فرنسا ، وتمسك فرنسا بتفوقها فى نسب التسليح البحرى .

***

وفى العامين الأخيرين دخلت مسألة نزع السلاح فى دور جديد ، وزادت تعقيداً وصعوبة ، أولاً لأن ألمانيا بعد طول التسويف فى نزع السلاح رأت من حقها أن تطالب بالمساواة فى التسليح بالاعتماد على نصوص معاهدة الصلح ذاتها إذ اعتبرت تجريد ألمانيا من السلاح مقدمة لنزع السلاح العام كما قدمنا ، وما دامت الدول لم تقم بتعهداتها فى هذا الشأن فمن حق ألمانيا أن تعود الى تسليح نفسها كباقى الدول ؛ وثانياً لأن فرنسا ازدادت تمسكا بنظريتها فى جعل حل مسألة نزع السلاح متوقفاً على حل مسألتى السلامة القومية والضمان المتبادل بعدم الاعتداء . وقد اشتد الخلاف بين ألمانيا وفرنسا فى العام الماضى الى حد رأت معه ألمانيا أن تنسحب

من عصبة الأمم ومن مؤتمر نزع السلاح حتى تجاب الى وجهة نظرها. وبدأت ألمانيا بالفعل بتسليح نفسها رغم احتجاج فرنسا؛ ودبت روح جديدة من المنافسة بين الدول فى تقرير الاعتمادات العسكرية وزيادة التسليحات؛ وحاولت إيطاليا وبريطانيا غير مرة أن تقوم كلتاهما بمهمة الوساطة وتذليل الخلاف بين فرنسا وألمانيا. فذهبت جميع الجهود سدى. وعقد مؤتمر نزع السلاح فى خريف العام الماضى فى جو قاتم يفيض بالتشاؤم، وظهر منذ المناقشات الأولى أنه يستحيل أن يوفق المؤتمر الى شىء جديد، فأجل ليتفادى الموت النهائى. وعقد هذا العام، منذ أسابيع قلائل، وعدنا نسمع الحوار العقيم بين مختلف المندوبين؛ ومازالت ألمانيا خارج المؤتمر، ومازالت فرنسا تؤكد إصرارها على تحقيق الضمانات المتعلقة بالسلامة القومية قبل اتخاذ أية خطوة فى سبيل نزع السلاح.

لقد استمرت هذه الجهود والمفاوضات العقيمة فى سبيل نزع السلاح أكثر من عشرة أعوام؛ وربما استمرت حيناً آخر. ولكن المحقق أن مؤتمر نزع السلاح صائر الى موت لا ريب فيه، وانه لم يكن قط أبعد عن غايته مما هو اليوم. ويرجع هذا الفشل قبل كل شىء الى موقف فرنسا وألمانيا؛ فقد جردت ألمانيا من سلاحها طبقاً لمعاهدة الصلح وانتظرت أعواماً طويلة، وفرنسا وباقى الدول تجد فى تسليح نفسها، ولم تتقدم أعمال مؤتمر نزع السلاح تقدماً يذكر؛ وكانت فرنسا باصرارها خلال هذه الأعوام هى الصخرة التى تحطمت عليها كل الجهود التى بذلت فى هذا السبيل؛ ولكن ألمانيا الهتلرية جاءت بسياستها العنيفة فزادت المسألة حرجاً وتعقيداً، وألفت فرنسا فى تلك الروح العسكرية التى يبثها النظام الهتلرى فى ألمانيا، وفى تلك المظاهرات العنيفة التى تجرى فى ظله، وفى ذلك الوعيد الذى يلقيه زعماء ألمانيا الحاليين هنا وهنالك، ما يبرر موقفها فى التمسك بسياستها العسكرية والمطالبة بتأمين سلامتها ضد الخطر الألمانى.

وهكذا بينما يمضى مؤتمر نزع السلاح فى جدله العقيم، اذا بالمنافسة فى التسليح بين الدول العظمى تبلغ ذروة الاصطرام، واذا بسياسة المعاهدات السرية العسكرية تعود فتغدو سبيل التوازن الأوربى، واذا بشبح الحرب يلوح بين آونة وأخرى!

محمد عبد الله عنان
المحامى

عتـــاب

بقـــلم محمد قدرى لطفى

ليسانسيه فى الآداب

كان النبى صلى الله عليه وسلم يود لو أنهم أسلموا ليعتز بهم الاسلام، ويدعو الله أن يهبه من لدنه حكمة لعله يصرفهم عن الضلالة أو يجعلهم من المهتدين؛ وكان النبى صلى الله عليه وسلم حريصاً على إسلامهم ملحا فيه، لأن أشخاصهم عند قريش مهيبة، وأسماءهم عند العرب رفيعة؛ فلما دخل عليهم وقد اجتمعوا عنده، حياهم فردوا عليه تحيته، مخلصين أو غير مخلصين، ثم أخذ مكانه بينهم، فكان صمت، وكان جلال رهيب، ولم يلبث أن سرى بين الجمع صوت مهيب، فيه قوة لأنه صوت الحق، وفيه إيمان لأنه وحى القلب؛ وكان الصوت متجهاً نحو عتبة بن ربيعة وأخيه وهو يقول: أما آن ياعتبة أن تدخل أنت وأخوك شيبة فى دين الله؟ ما دعوتكما لأمرى ولا لشىء هو من عندى، وإنما دعوتكما لأمر الله رب العالمين؛ وهذا كلامه بين يدى فاستمعاه واصغيا اليه لعله تعالى يهديكما فتكونا من عباده المسلمين. ولكن عتبة وأخاه لم يلبثا أن جادلاه فجادلهما، وأخذ النبى منهما وأخذا منه، حتى اذا غلبهما الرسول بمنطقه وقوة حجته، لم يلبثا أن عقد الصمت لسانهما، فالتفت النبى الى العباس بن عبد المطلب وكان مصغياً يستمع الى قوله لابنى ربيعة، وقال له إنك يا ابن عبد المطلب لو اهتديت بهدى الاسلام وأنت من صناديد قريش لاهتدى معك جمع كثير، فلا تكونن بصدك عن دين الله حائلاً بين الناس والجنة، ولا تصرين لقريش مثلاً من النى واضلال، فتضل وتضل، وأنت حرى أن يكون لهم منك هاد معين. فلم يرفع العباس رأسه ولم تتحرك له شفتان، وإنما ود لو أن النبى تركه الى الوليد بن المغيرة أو الى أمية بن خلف، فلما شعر النبى أن العباس حائر بين عقله وعاطفته، ورآه مطرقاً الى الأرض، لم يلبث أن تحول عنه الى أمية بن خلف، قال: يا أمية، ما كان لسادة الناس أن يكفروا بسيد العالمين، الله الذى فضلهم على عشيرتهم وذوى قرباهم، وما كان لك أن تكون لقومك قدوة سوء، لعمر الله